



# كلمة

## الخيمة 6

«إصدارات يوروبوند»: عبارة تستخدمها الحكومات ويروجها مصرف لبنان والمصارف الدائنة كعنصر مؤازر. وهي عملياً كمبيالات على الدولة بعملة أجنبية والجهة التي تطلب الكمبيالة مقابل (ما لها) هي المصارف اللبنانية وتحديداً نحو 7 مصارف.

«دين خارجي»: عبارة شبيهة بسابقتها تقصد الإيحاء أن الدول تُسَلِّفُ لبنان لأنها تثق به، والحقيقة أن هذا الدين عائدٌ للمصارف اللبنانية التي تُسَلِّفُ الدولة لكن بالدولار الأميركي وليس بالليرة اللبنانية.

«احتياط مصرف لبنان»: عبارة عامة لا تعني ما توحى. فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الإيداعات الإلزامية للمصارف ولا ودائع جهات أخرى ولا التزامات أساسية ومخاطر أخرى.

«إذا وقع القطاع المصرفي وقع لبنان»: عبارة تعني بالذات ما توحى، ولكن لا تشرح أي لبنان سيقع. فلبنان الذي «سيقع» هو لبنان الـ Cellular، و«أنت عارف مع مين مع تحكي».

«ارتفاع أسواق البورصة أو أسواق البورصات»: إشارة إلى احتفال مجموعة لا تتعدى نحو 10 شركات (قرارها يتحكّم به نحو 20 شخصية) بأرباح أخذوها من ناسٍ معجبين بهم وفرحانين بفرحهم.

«المهم الثقة»: أنا مفلس وعيني على جيبك، ما دمت أنت تعتقد أنني في وضع جيد فإنك ستستمر بتسليفي بحيث لا أشهر أنا إفلاسي فتفلس أنت.

«بنك (فلان) شريكك لشراء سيارة أو طاقة شمسية أو عملية تجميل»: بنك مزنوق مادياً ومعنوياً في مجتمع مزنوق وكلاهما يحب الزوزقة.

«سعر الفائدة»: عبارة لا تعكس الواقع، فسر الفائدة المُعلن لك «كدخل» لادخاراتك هو دائماً أقل مما تظن. وسعر الفائدة الذي تدفعه لاقتراضك هو دائماً أكثر مما تعتقد. وهذا غيظٌ من فيض.

المطلوب أن نكفّ الرموز ونفهم أن الخيمة تحيي جميع الخيم من سنة وشيعة ودروز وموارنة و«خبراء» اقتصاد وثقافة، فهي من دونهم تضمروهم من دونها هباءً منثور. فحياة القطاع المصرفي من حياة لبنان «هم»، وجميعنا في الخدمة وتحت خيمته «هم» وخيم «هم» نعيش. ولذا ذكرى دُمر لبنان في الحرب الأهلية وتحول الوسط التجاري في بيروت إلى ركابٍ لكنّ شارع البنوك بقي واقفاً لوحده بين البرلمان والسراي المهدمين متحدياً الميليشيات جميعها أو بالأحرى متحداً معها وهكذا وقع لبنان وما وقع القطاع المصرفي. وحده القطاع المصرفي يوحد لبنان. عاش القطاع المصرفي ليعيش لبنان «هم». ويبدو أن أرز لبنان المعرّض للمرض والانقراض ليس هو الخالد بل القطاع المصرفي.

لا يكتمل مشهد المضارب اللبنانية دون زيارة سريعة، وربما غير ودّية، لخيمة «القطاع المصرفي»، قدس سرّه. وسرّه يكمن في الهالة التي تمكّن اللاعبين معه وفيه من خلقها حوله. أهم شيء «ما يقربوا صوب القطاع المصرفي». ولكنهم «قربوا» ومنذ زمن، ولا حاجة هنا لنكء جراح انترا وغيره من المصارف في أواخر الستينات وكذلك في السبعينات والثمانينات والتسعينات، ف «دود الخلّ منه وفيه»، كما هي الحال في معظم الأحوال. سياسيون شركاء في مصارف، ومصرفيون شركاء في الحكومات. سياسيون تعودوا مدّ اليد والاستدانة، ومصرفيون تعودوا توزيع الجوائز وتلقيها، محتفلين بمديح أهل الخيمة 5 من متقنين واقتصاديين وإعلاميين.

حكومة، قطاع مصرفي، وهيئة رقابة مصرفية وبنك مركزي، جميعهم في خدمة بعضهم البعض متضامنون متكافلون مع إعلام يتسابق على إعلاناتهم وينشر ميزانياتهم دون حسيب أو رقيب. مدققو حسابات عالميون ومحليون يعطون شهادات حسن سلوك لمصارف وشركات مالية ولمصرف مركزي لا يعلنون أرقامهم الحقيقية. شركات تصنيف تُصنّف لبنان في درجة الخطر في وقت تمدح فيه «حكمة» القائمين على هذا القطاع.

قطاع يعلن أرباحاً تفوق 900 مليون دولار سنوياً ويوظف نحو 16 ألف شخص تمكّن من كسب ودّ الجميع من رؤساء جمهورية ورؤساء حكومات وبرلمانات وأصحاب صحف وتلفزيونات. بنوك تنمو أرباحها والاقتصاد يتراجع. بنوك تنمو أرباحها في حرب تموز وقبل الإغتيالات وبعدها. سبحانها ما أعظم شأنها. بنوك تُعلن عن فروع هنا وهناك وحاجتها إلى الفرع هي لجمع الودائع لتستمر في وظيفة أساسية وهي تسليف حكومات الهدر والفساد ونمط حياة إستهلاكي يفاخر به لبنان. ولا تحتل المصارف فقط بأموال اللبنانيين في الداخل ومن المهجر، بل أيضاً بالأموال الخارجية التي تتدفق على الأحزاب والسياسيين. يستطيعون أن يضلوا فروعهم ويسلّفوا الدولة من مكاتبتهم الخاصة. لكنهم طيبون فهم يوظفون خريجي جامعات لبنان «حتى ما تهاجر آدمغته» ويجوجلون محصولات اللبنانيين ويسلّفونها حتى يستمروا.

اللبنانيون لا يعرفون أن نسبة عالية من دخل هذه المصارف وبالتالي أرباحها هي من التوظيفات لدى مصرف لبنان والدولة، ما يعني أن «اللبناني الشاطر» هو أيضاً فاجر وقد أكل مال المواطن والتاجر. وهكذا أظهر استطلاع أجرته الدولية للمعلومات في آذار 2005 أن معظم اللبنانيين يفاخرون بالقطاع المصرفي ويعتقدون أنه يربح من تبعه.

إستهلكوا، أفسدوا، أهدروا حتى يستمر القطاع المصرفي. قطاع يُسَلِّفُ حكومات مفلسة في دولة الكل فيها مفلس في عقله وذاكرته وخلقته وجيبه.

وحتى يتمكّن هذا القطاع من تقديس ذاته تمكّن مع خبراء اقتصاديين وإعلاميين وسياسيين من ابتداء قاموس خاص به، لا يفك رموزه إلا الضالعين بأسرار الكهف والكهنوت المصرفي، فعلى سبيل المثال:

جواد نافع دره